

صاحب الجلالة يستقبل
ممثلات الحركة النسوية المغربية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي كان محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الامير مولاي رشيد بالقصر الملكي بالصخيرات اجتماعا حضرته ممثلات عن الحركات والمنظمات والجمعيات النسوية بالمغرب.

وقد تميز هذا الاجتماع بالكلمة الملكية التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات ،

إنني مسرور جدا باللقاء بكن وذلك لأسباب متعددة : أولا ، لأنه لحد الآن كانت جلسات العمل التي أعقدها تضم دائما إما الرجال فقط أو الأغلبية الساحقة من الرجال ، وهذا أول اجتماع يتاح لي لاقتبالكن والاشتغال معكن.

وهذا السرور مبني على اعتقاد ويقين بأن المرأة المغربية أصبحت الآن أكثر من ذي قبل لها الفرصة لكي تشارك في بناء المجتمع المغربي ، بناء يجعل الأسرة المغربية وبالتالي الجسد المغربي يبقى في حالة جيدة وصامدا أمام التيارات والتهجمات اللاأخلاقية التي يتعرض لها شبابنا وشباب العالم بأسره ، نظرا لوسائل الاتصال المرئية والمسموعة ولبعض الصحف أو المجلات التي لا تحترم الأخلاق ولا تحترم الشخصية الخاصة لكل مجتمع.

وثانيا ، على المرأة المغربية التي أعرف تشبثها بأصالتها ودينها ، أن تظهر للنساء المسلمات أولا ، وللنساء في العالم بأسره ثانيا ، أن الاسلام لايتنافى لا مع التحرر ولا مع التقدم ، ذلك أن الإسلام كما تعلمون مبني على ثلاثة أسس هي كتاب الله وسنة رسوله والجماعة.

فما معنى الجماعة؟ الجماعة هي أولا الإجماع ، والإجماع على أساس الاجتهاد ، لأنه لو لم يكن الاجتهاد لما تم العمل بالجماعة ولما اطلعت على طلباتكن ولائحة معاناة المرأة المغربية ، سواء كانت أما أو غير أم ، وإنما متزوجة. وجدت أننا في الحقيقة لم نطبق القاعدة الأساسية في كل تشريع والتي جاء بها الإسلام قبل التشريعات الأخرى ، وهي أن الحل هو القاعدة والتحريم هو الاستثناء. فكل ما لم يحرم فهوحلال ، بحيث يستحيل علينا في التطبيق أن نسير ضد التعاليم الدينية والأحاديث النبوية والسنة النبوية التي شرعها النبي صلى الله عليه وسلم في حياته اليومية حيث قال «النساء شقائق الرجال في الأحكام». وفي القرآن : «هن لباس لكم وأنتم لباس لهن.»

ولهذا ، كيف يمكن إذن لهذا المجتمع الاسلامي المسلم أن يتم بناؤه على أسس متينة ولباس الطرف الآخر ممزق؟ وكيف يمكن لنا أن نطلب من المرأة تحمل واجباتها إذا لم تتمتع بحقوقها.

ففي الحقيقة إذا كـان لي ما أؤاخذكن عليه، فهـو تأخركن قليلا قبل أن تتقـدمن بمطالبكن عبر الصحف، أو في الخطب، وأن تأخركن أضاع لنا بعض الـوقت، ولكن لكل أجل كتاب واليوم أحسن من الغد أو من بعد غد.

فماهي مشـاكلكن؟ إن مشـاكلكن في الحقيقـة ذات طـابـع أسري، فأنتن لا تشتكين من هضم حقوقكن السياسية، وحرمانكن من حـريتكن في تناول الحياة اليومية. وإنما تشتكين من مشاكل تتعلق بإطـار الأسرة، والأسرة شيء مقـدس عنـدي وبصفتي أب الجميـع وأب أسرتي الكبيرة، لابـد لي أن أحرص على أن يكون بيت كل مغربي في انسجامه وفي تحابيه وتماسكه كبيت واحدة من فلذات كبدي. فهناك عوائق تمنع النساء المغربيات إما من الاطمئنان، أو من ممارسة حرياتهن وحقوقهن.

فعدم الاطمئنان نجـده في الطلاق والتطليق، وفي غيبة الرجل، وفي النفقة بعـد الطلاق - أبغض الحلال إلى الله - وعدم الاطمئنان نجده كذلك لما تطرح مشكلة الحضانة.

وخروقات حقـوق المرأة نجدها مثلا عنـدما تكون المرأة تشتغل وتشتغل بجد ومعـروفة من طرف العادي والبادي بأنها امرأة جدية لكن لا يمكنها أن تتحرك أو تحصل على جواز سفرها إلا إذا استأذنت زوجهـا وأذن لها بذلك، وهـذا مجرد مثـال، فهـذا أعتبره يتناقض مع روح شريعتنـا التي ينبني عليهـا دستورنا، الذي يضمن حرية التنقل لجميع المواطنين والمواطنات.

ربما ستتساءلن عن سبب وجـود وزير الخارجية مـن بين الوزراء الذين يتـواجدون معنا هنـا. إنه موجود معنا لأن المشـاكل الزوجية ليست مطروحة بالنسبة لنا فقط في المغـرب، بل هي مطروحة كذلك في أوساط الجاليـة المغربية الموجـودة في الخارج، حيث تعاني المرأة معانـاة أكبر وأكبر مما تعانيـه المرأة هنا بالمغرب.

وهـذا ينعكس على أولادنا وبنـاتنا، حيث يصبحـون لا أقول قـانونيـا بل عمليا، ممنـوعين من الرجوع الى بلدهم من حين لآخر لربط الاتصال مع تـراثهم والاندماج في جوهم وتربيتهم وأصالتهم. إن مشكل نفقتهم، ومشكل تعـدد الزوجـات غير المعروف، والطـلاق من مدينـة في المغرب لمدينـة في أوروبا، كل هذا يشكل معاناة أكبر بالنسبة للمرأة المغربية في الخارج منه بالنسبة لها في الداخل، فلكل هذه الأسباب يحضر معنا هنا وزير الدولة في الشؤون الخارجية.

لن أعدد لكم التقارير التي أرسلتموها لي على اختلاف انتماءاتكن ومهامكن ومسؤولياتكن، فهي موجودة عندي في الديوان الملكي.

وإذا كانت إحداكن أو جماعة منكن أرادت أن تضيف شيئا جـديدا إلى هذا، فمرحبا، ولتكاتب الديوان الملكي.

والآن سأوضح كيف سنحاول من الناحية العملية أن نحل هـذا المشكل، فطلباتكن موجودة وأنا لا يمكنني أن أحـرم ما أحل اللـه، ولا يمكنني كذلك أن أحلل مـا حرم اللـه، ولكن حتى في بعض الأمور مثل تعـدد الزوجـات نجد أن القـرآن جعل لها شروطا، وكـذلك المراة بيدهـا عندمـا تأتي لعقد النكاح أن تقـول انه لا يوجـد لا سابق ولا لاحق، هذا أمـر يتحصل، لكن المشكل يكمن في التطبيق فقط. والتطبيق هـو بيد القـاضي المحلي الذي لا يكون دائما على خبرة تـامة ببعض النصـوص وببعض التشريعات، ولا تكون لديه القدرة الكافية للاجتهاد ليرى من هو على حق ومن هو على باطل، كما أنه



ليست له المعلومات الكافية في غالب الأحيـان حول مداخيل الرجل والمرأة لكي يتمكن من أن يدقق ما هو الفرض الذي يجب أن يعطيه للمرأة اذا مـا طلقت، بل هناك أدهى من هذا وأنا عشته، فقد حصل لأحدى السيدات تعمل عندي أن قال لها زوجها إذا أردت أن أطلقك ـ وكانت قد عانت كثيرا ـ اشتري نفسك مني . فلما تساءلت عن كيفية شراء نفسها قال لها تنازلي لي كتابة عن الفريضة أو النفقة ، وإذا لم تشتر نفسك فستبقين على هذه الحال . بـالإمكان تحمل مثل هذه التصرفات في مجتمعـات إسلامية غير هذه . أمـا في هذا البلد الأمين الـذي كان دائما متعلقا بـالسنة والكتاب والـدين، فيستحيل أن تعاقب المرأة هكذا لأنها مسلمة .

أريد أن تكون المرأة المغربيـة آمنة مطمئنة ، وتقولها داخل الوطن وخـارجه ، وأن تكون التشريعات التي في صـالحها نبراسـا ومثالا يحتـذى بها . إن ذلك بالطبع لن يتم في ظـرف أسبوع أو أسبـوعين، بل يتطلب سنة على الأقل وخاصة في ما يتعلق بالتطبيق .

فلهـذا، سأجمع جماعة مـن العلماء وسأطلب منهم أن يرفعـوا الي ردا واقتراحـات على النقط التي جاءت في تقاريركن، وسأعيد المقترحـات لكن، فإذا وقع اتفاق بين الطرفين سنشرع آنذاك في التعديل اللازم لبنود مدونة الأحوال الشخصية للخروج من هذه الحالة إلى حالة أحسن واذا لم يقع الاتفاق آنذاك لن تلتقوا لأنني لا أريد أن يقـال إن الرجال ضد النساء ولا أريد أن يقـال أن المجتمع المغربي متخاصم لأن المرأة متخاصمة مع الرجل، فهذا لا يجب أن يقع لأنه سيؤثر حتى على أولادنا وبناتنا .

إذا حصل الاتفاق بين الجميـع فذاك، وإذا لم يقع فسأقوم آنـذاك بالمسـؤولية الملقـاة على عاتقي كأمير للمؤمنين وكـأب أسرة، ولكن كأمير المؤمنين قبل كل شيء الذي يحترم السنـة والدين، ونشرع في العمل ونطلب الله سبحانه وتعالى أن لايخيب ظنكن فينا لأن ظني فيكن لم يخب أبدا .

فنحن حينما كنا في المنفى، كنا نرى أكثر من غيرنا عمل المرأة المغربية، فلو لم يكن العمل الفدائي الأسروي للمرأة لما تحلى العديد من الرجال بالحماس الذي تحلوا به، ولما قاموا بالتضحية التي قاموا بها . فدوركن عرفناه ونحن في مدغشقر أكثر مما عرفتموه وأنتن في الداخل .

فمن باب الإنصـاف، ومن باب التكـريم والتبجيل ومن باب الـواجب أن نعطي لكل ذى حق حقه . وكن على يقين مـن أن المسلم الذي هو خـديم هذه البـلاد الذي يـؤدي شعائر الـدين، والذي شاءت الظـروف أن يقوم ببعض الـدراسات القـانونية والمقـارنات، سيجـد إن شاء اللـه السبيل الذي يجعلنا مرتاحين في دنيانا ومحترمين لديننا ، والله يوفقنا جميعا والسلام عليكم ورحمة الله .

فاتح ربيع الثاني 1413هـ موافق 29 شتنبر 1992م